

جامعة القادسية
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

عملية غسيل الأموال. الآثار والمعالجات.

م.م. ميامي صلال صاحب

المحتويات

• المقدمة

• أولاً:- مفهوم عملية غسيل الأموال

• ثانياً:- مراحل وأساليب عملية غسيل الأموال

• ثالثاً:- جغرافية وبيئة عملية غسيل الأموال

• رابعاً:- الآثار الاقتصادية لعملية غسيل الأموال

• خامساً:- طرق وأساليب مكافحة عملية غسيل الأموال

• سادساً:- الخاتمة

المقدمة:

يمكن القول بأن غسيل الأموال من أهم المشاكل التي تواجه الدول في عصرنا الحاضر، وذلك للحجم الهائل في الأموال المُناتية عن تلك العمليات والآثار السلبية التي تترافقها، مما يجعل مهمة الدول في مكافحة غسيل الأموال مهمة شاقة وشائكة خصوصاً بعد التطور التكنولوجي الهائل في الأساليب التكنولوجية التي تطبقها البنوك، وشيوع ظاهرة العصابات المنظمة والتي تنتهج التخطيط الدقيق في عملياتها، بما في ذلك عمليات القرصنة عبر الإنترنت وغيرها.

1- مشكلة البحث:- غسيل الأموال هي عملية من شأنها إخفاء أو تزييف حقيقة المال

المنحصر عليه بطريقة غير مشروعة، وجعله يبدو كأنه مال جاء من مصدر مشروع.

2- فرضية البحث:- إن البحث يستند على فرضية مفادها أن خطورة غسيل الأموال على

الاقتصاد الوطني والعالمي على السواء، لأن هذه الجريمة مظهر من مظاهر الجريمة المنظمة، التي تشمل بعمومها الفساد المالي والإداري، وتزداد خطورة هذه الجريمة بسبب التقدم التكنولوجي الهائل والانفتاح السياسي.

أهمية البحث :- تأتي أهمية البحث من خلال ما يأتي:

إن موضوع غسيل الأموال تخمل في طياته خطورة كبيرة من جوانب متعددة، فمن الجانب الاجتماعي: يؤدي غسيل الأموال إلى حدوث خلل في البنيان الاجتماعي، إذ يوسع الفجوة بين الأغنياء والفقراء لما ينضمه من سوء توزيع الدخل وتعميق الفوارق بدون سبب مشروع، وينتج عن ذلك هدم الأخلاق والقيم، ونشر الرذيلة والفساد.

ومن الجانب الاقتصادي: فإن غسيل الأموال يؤثر على مستوى الدخل الوطني وقيمة العملات، ويزداد التضخم، ويقتل روح الشافس الشريف، وترتفع نسبة البطالة في المجتمع.

أولاً :- مفهوم عملية غسيل الأموال

يقصد بغسيل الأموال (Money Laundering) بأنها عملية تحويل ونقل الأموال التي تم الحصول عليها بطرق غير مشروعة أو المنهوبة من الالتزامات القانونية الى شكل أو أشكال أخرى من أشكال الاحتفاظ بالثروة للغطية على مصادرها (عبود ، 2007 ، 29) .

أو هو تلك العملية التي يتم فيها النصف في الأموال الناجمة ، عن نشاط غير مشروع ، بطريقة تخفي مصدرها الأصلي واصلها الحقيقي ، كي تجعله مشروعاً ، وذلك عن طريق عدد من عمليات التحويل بين الحسابات المصرفية المختلفة (تاج الدين ، 18 ، 2005) .

كما يرى آخرون بأن المقصود بغسل العملة بوجه عام هو إخفاء حقيقة الأموال الناجمة عن طرق غير قانونية بوساطة تصديرها أو إيداعها في مصارف دول أخرى أو توظيفها واستثمارها في أنشطة مشروعة بغية إخفاء صفة المشروعية عليها ، وبالتالي إفلاتها من المصادرة ونجاة مرتكبيها من العقاب القانوني

أو أنها " مجموعة من العمليات والتحويلات المالية والعينية على الأموال القذرة ، لتغيير صفاتها غير المشروعة في النظام الشرعي وإكسابها صفة المشروعية ، بهدف إخفاء مصادر أموال المجرمين وتحويلها بعد ذلك لنبدو وكأنها استثمارات قانونية " (الصالح ، 2003 ، 6) .

فقد جاء في تعريف اللجنة الأوروبية لمكافحة غسيل الأموال الصادر عام 1990 على أنها (عملية تحويل الأموال المنحصلة من أنشطة جرمية بهدف إخفاء أو إنكار المصدر غير الشرعي والمحظور لهذه الأموال أو مساعدة أي شخص ارتكب جرم ما بتجنب المسؤولية

القانونية عن الاحتفاظ بمحصلات هذا الجرم (الشـرفـات ،
www.arablawinfo.com ، 3) (عرب، 4، 2006).

أن مفهوم غسيل الأموال أو الجريمة البيضاء أو الاقتصاد الخفي كما يُطلق عليه فريق من
الباحثين ويقصد منه إضفاء صفة المشروعية على أموال منحصلة من طرق غير مشروعة،
وتحدد البعض الأعمال غير المشروعة في صور منها (عبد الله، 2003، 6):

- 1- التجارة في المخدرات، وأنشطة البغاء والدعارة.
- 2- الأموال المنحصلة بسبب الرشوة أو الفساد الإداري والاختلاس.
- 3- الأموال المنحصلة عن النهرب من الضرائب.
- 4- الأموال المنحصلة مقابل صفقات الأسلحة.
- 5- الأموال المنحصلة مقابل أعمال النجس الدولي.
- 6- الأموال المنحصلة عن تزيف النقد والشيكات المصرفية، وتزوير
الاعتمادات السندية وغيرها كل هذه الدخول التي تتحقق من الأنشطة
السابقة غير مسجلة في الحسابات القومية للدول، وتندرج تحت مسمى
الاقتصاد الخفي التي لا تسجل ضمن حسابات الناتج القومي إما بسبب النهرب
من التزامات قانونية أو بسبب أن هذه الأنشطة تعد مخالفة للقانون.

ومن خلال ما جاءت به المفاهيم أعلاه نستطيع القول بأن عملية غسيل الأموال هي سلوك
ينضمن اكتساب الأموال أو حيازتها أو النصرف لها أو إدارتها أو استبدالها أو إيداعها أو
استثمارها أو التلاعب في قيمتها إذا كانت منحصلة من الجرائم - أي إنها عبارة عن تنظيف
الأموال القذرة أو الملوثة وكأنها جاءت من مصدر شرعي - .

ثانياً:- مراحل وأساليب عملية غسل الأموال

فمن عملية غسل الأموال بثلاث مراحل يمكن أن تحصل جميعها دفعة واحدة، أو تحصل كل مرحلة منها مستقلة عن الأخرى، أو تحدث الواحدة تلو الأخرى وذلك كما يلي (الجرف، 2004، 7):-

1-: الإيداع أو الإحلال PLACEMENT:

وتعني هذه المرحلة النخلص من الأموال المشبوهة من خلال إيداعها في البنوك والمؤسسات المالية أو شراء العقارات أو الأسهم أو السندات أو الشيكات السياحية والمشاركة في مشاريع استثمارية قد تكون حقيقية وقد تكون وهمية ثم بيع تلك الأسهم ثم نقل الأموال إلى خارج حدود البلد الذي ترفيه الإيداع، ويندر عادة اللجوء إلى الأوراق التجارية أو أوامر الدفع من خلال كتابة المبالغ النقدية على تلك الأوراق وتسهيل حركة تلك الأوراق أو إيداع تلك الأوراق في البنوك التجارية حيث تنصهر في عملياتها المندخلية، أو إستخدام البنوك والمؤسسات المالية ومؤسسات الإقراض وشركات الصرافة التي ينمو إستخدامها في عمليات التحويل على أساس أن تلك الأموال تعود لشركات الصرافة نفسها .

وتعتبر هذه المرحلة من أكثر المراحل صعوبة بإعتبار أن غاسل الأموال يكون طرفاً في المعادلة، ولذلك غالباً ما ينمو اللجوء إلى المناطق الريفية وتشجيع النشاطات التجارية كي تظهر في النهاية أن تلك الأموال حصيلة معقولة لتلك الأنشطة .

هناك في الوقت الحاضر أساليب لغسل المال في مرحلة الإحلال وهي كما يلي:

- أسلوب التركيب: وهو أسلوب ينم عن طريقة تقسيم المال المراد غسله إلى مبالغ أقل من الحد الذي يجب على البنك إبلاغ البنك المركزي عنده (خمس مائة ألف يورو أو مائة ألف يورو مثلاً)، ثم يقوم فرد أو عدة أفراد بإيداع هذه المبالغ لدى البنوك أو تحويلها أو شيكات أو شيكات بنكية لها.

- أسلوب النواطئ الداخلي (الفردى أو الجماعى): وفي هذا الأسلوب يقوم موظفو البنك بتسهيل قبول الإيداعات الكبيرة مقابل انتفاع شخصي لهم، مع عدم إبلاغ السلطات الأمنية عن ذلك.

- أسلوب التمثيل المخالف للحقيقة، وهو المظلة التي تهدف إلى إظهار الأموال المغسولة أو مصدرها أو غاسلها بغير المظهر

- أسلوب التحويل من بنك إلى آخر: وهو أسلوب يحتاج إلى تواطؤ داخلي بين البنوك، حيث ينم عن خلاله تحويل الأموال غير القانونية من بنك إلى آخر بوصفها أموالاً قانونية.

- الاستثناء من الإبلاغ عن الإيداعات الكبيرة: حيث تودع الأموال في البنوك وفقاً لهذا الأسلوب من خلال شركات كبيرة معفاة من الإبلاغ عن إيداعاتها.

2- مرحلة التغطية (LAYERING):

وتتم هذه المرحلة بعد دخول الأموال إلى القطاع المصرفي، وذلك من أجل فصل هذه الأموال عن نشاطاتها الأصلية غير المشروعة، وينم ذلك من خلال مجموعة من العمليات المعقدة والمتتابعة وكل ذلك من أجل إخفاء مصادر هذه الأموال، وتتميز هذه المرحلة

باعتبارها المرحلة التي يكون كشف مصادر تلك الأموال أكثر صعوبة، ويكون ذلك من خلال استخدام الأوراق المالية التي من السهل تحويلها كخطابات الضمان وشيكات الصرف والأسهم والسندات وعمليات الدفع من خلال الحساب، حيث يقوم البنك الأجنبي بفتح حساب في أحد البنوك المحلية ويقوم عملاء البنك الأجنبي بالسحب والإيداع في ذلك الحساب لإدارة أنشطتهم المشبوهة وشراء رؤوس الأموال ذات القيمة العالية ومن ثم إعادة بيعها. ومع التطور التكنولوجي أصبح غاسلو الأموال يلجأ ون إلى الوسائل الإلكترونية الحديثة لنموه نشاطهم من أجل محو الآثار الجرمية وذلك كون تلك العمليات تتم بسرعة والمسافات البعيدة والقدرة على إخفاء الاسم ومحو أية آثار محاسبية في هذا الإطار ومن الأساليب المستخدمة في هذه المرحلة، التحويلات المالية الإلكترونية بين البنوك أو المؤسسات المالية غير التقليدية، وتعتبر التحويلات التلكسية أهم أسلوب في مرحلة النغطية، من حيث الدقة والسرعة وحجم الأموال المحولة، ومن بين الأساليب المستخدمة في هذه المرحلة كذلك، بيع أو تصديق الموجودات السابق شراؤها في مرحلة الإحلال السابقة.

3-: مرحلة الدمج INTEGRATION:

تعتبر هذه المرحلة الأخيرة في عمليات غسيل الأموال ومناز بعلنية نشاطها، وذلك من خلال دمج هذه الأموال في الدورة الاقتصادية وخلطها في دائرة الاقتصاد الكلي بحيث يصعب معها التمييز بين الشرة ذات المصدر المشروع وغيرها من الشروات ذات المصادر غير المشروعة وإضفاء الطابع القانوني على أعمالها، بحيث يصعب معها إكتشاف أمرها باعتبارها قد خضعت لعدة مسنويات من التدوين وعلى مراحل زمنية متباينة ولا يمكن في هذه الحالة

كشفها إلامن خلال أعمال الجاسوسية والمخبرين السريين والأعمال الاستخباراتية وحفظ المصادفة والتي لا يمكن الركون عليها كأساس لمكافحة عمليات غسيل الأموال.

ثالثاً :- جغرافية وبيئة عملية غسيل الأموال

توزعت معظم عمليات غسيل الأموال في المراكز المالية الكبرى مثل نيويورك ونيويورك ولندن وجنيف وباريس وهونغ كونغ لكن تشدد هذه المراكز في رقابة العمليات ومكافحة حصولها دعا اصحابها الى دول ذات قوانين متساهلة في مجال عملية غسيل الأموال لأنها كانت تمتاز بالسرية وتخزين الخدمات التجارية وضعف نظامها الضريبي ،لذا من الطبيعي أن تنتشر اليوم مصارف عديدة في عدة مناطق من العالم تحت حسابات سرية أو عن طريق وسطاء دون الالتفات إلى مصادر هذه الأموال وهذه المصارف تنوزع على الشكل التالي :-

- 1- أوروبا :- سويسرا ، لوكسمبورغ ، موناكو ، جبل طارق ، روسيا ، اليونان .
 - 2- آسيا :- هونغ كونغ ، سنغافورة ، تاوان ، قبرص ، إسرائيل ، جمهوريات آسيا الوسطى .
 - 3- البحر الكاريبي :- جزر البهاما ، جزيرة بربودا ، جامايكا ، بنما ، كولومبيا .
- ويضاف الى هذه الدول كل من : روسيا البيضاء وجزر كايمان وفانواتو وجزر القنال الإنكليزي ودول أوروبا الشرقية وجمهورية آسيا الوسطى (عبود ، 2007، 39) .
- أما أهم المنغيرات البيئية التي ساعدت على انتشار ظاهرة غسيل الأموال فهي التطورات التكنولوجية في الاتصالات وتعدد الخدمات المالية وزيادة الاعتماد على التكنولوجيا المتقدمة . أي ان عملية عولمة الاتصالات والمؤسسات المالية والنصر المالي ورفع القيود

وإزالة الحواجز كل تلك العوامل أدت إلى انتشار هذه الظاهرة هذا فيما يتعلق بالبيئة الدولية الموازية للظاهرة . أما البيئة المحلية مثل انخفاض مستوى الوعي الثقافي والاجتماعي ولا يوجد حرص كافٍ في حماية أموال المجتمع وعدم توفر قوانين وتشريعات مرادعة لجرائم وسوء الإدارة في إدارة أموال الدولة والقطاع الخاص .

رابعاً :- الآثار الاقتصادية لعملية غسيل الأموال

هناك أثر كبير لعملية غسيل الأموال على العملية الاقتصادية منها :-

- أثر عمليات غسيل الأموال على الدخل القومي : إذ ينمر استقطاع الأموال المودعة في الخارج من الدخل القومي وخاصة بعد إتمام عمليات غسيل الأموال خارج البلاد ، حيث تخسر الدولة من العوائد الإنتاجية التي كان يمكن الحصول عليها لو تم تشغيل هذه الأموال داخل الدولة اذ ان عملية غسيل الأموال تساهم في زيادة معدلات الاستهلاك بشكل يفوق الدخل السنوي محدثة نقصاً في الادخار دون حدوث زيادة مماثلة في الانتاج المحلي الاجمالي (عبود ، 2007 ، 84) .
- أثر عمليات غسيل الأموال على توزيع الدخل القومي : كما أن عمليات غسيل الأموال توسع الفجوة بين المسنويات العليا والمسنويات الدنيا في توزيع الدخل ، وذلك من خلال حصول فئات غير منتجة على دخول غير مشروعة ، ومن شأن ذلك أن يرسخ في المجتمع القيم السلبية ويعمق اليأس في نفوس الشرفاء ، وتعد تلك من أخطر الآفات التي تصيب أي من المجتمعات وتؤدي إلى انهياره داخلياً .
- أثر عملية غسيل الأموال على الأسواق المالية : إذ أنها تهدد بالهيار الأسواق الرسمية التي تعد حجر الزاوية في بناء اقتصاديات الدولة المختلفة . كما أنها تهدد الشفافية الدولية والقطرية في أسواق المال ، ومن شأن ذلك أنه يؤدي إلى سيطرة فئة قليلة من أصحاب

المشروعات الوهمية على السوق المحلي كما انها تؤدي الى انتشار عصابات منخصصة في تزويد بطاقات الائتمان وهذا يساعد على عملية سرقة أو اسنيلاء على اموال المصارف.

• **أثر عملية غسيل الأموال على الادخار المحلي :** لقد أثبتت الدراسات وجود علاقة عكسية بين الادخار المحلي وعمليات غسيل الأموال ، إذ أنه كلما زادت عمليات غسيل الأموال قل الادخار المحلي ، وذلك لأن عمليات غسيل الأموال تؤدي إلى هروب الأموال إلى الخارج ، ومن ثم تقلل المدخرات التي كان يمكن أن توجه للاستثمار ، ويقلل التشغيل ويقلل النمو الاقتصادي .

• **أثر عملية غسيل الأموال على الاقتصاد الكلي :** إن عملية غسيل الأموال لها الأثر الكبير على الاقتصاد الكلي ، إذ لا يهتم غاسلو الأموال بالجدوى الاقتصادية للاستثمار بقدر اهتمامهم بالتوظيف الذي يسمح بإعادة تدوير الأموال . كما أن غسيل الأموال نشاط يعمل على الخراف الإحصاءات المؤثرة أو الدالة والتي يهندي لها صانع السياسة الاقتصادية ، ومن ثم يمنع على السياسة الاقتصادية الكلية الرؤية السليمة ، وبالتالي الإخفاق في تحديد ثوابت السياسة الاقتصادية الملائمة (www.moqatel.com) .

• **أثر عملية غسيل الأموال على هروب رؤوس الأموال :** إن تنظيف النقود من خلال المساعدة على هروب رأس المال قد خلق عدداً من المشكلات منها ما يأتي (مركز البحوث المالية والمصرفية ، 1999 ، 23) (صقر ، 2004 ، 13) :- .

1. انخفاض الإنتاجية المحلية بسبب انتقال رأس المال إلى الخارج ، وانخفاض الدخل الخاضع للضريبة .

2. انخفاض الاستثمارات في الخدمات الضرورية والبنى التحتية والطاقة الصناعية ، وإن هذا الأمر يؤدي إلى زيادة الطلب على النقد الأجنبي .

• **أثر عملية غسيل الأموال على الاستثمار :** إذ أن استخدام الأموال الميضة في الاستثمارات قصيرة الأجل دائماً ، وذلك لأن الأموال الميضة لا تستخدم غالباً في استثمارات طويلة الأجل ، مما يترتب على ذلك نتائج سلبية عديدة من أهمها :

1. منافسة غير متكافئة مع المستثمرين المحليين والأجانب (ثوني وحسن ، 2002 ، 48) .
2. الإسهام في خفض قيمة العملة الوطنية بسبب أن ارتباط هذه العمليات بنهريب للخارج يستنزمر الأمر تحويل الأموال إلى العملة الأجنبية ، ومن ثم يؤدي إلى تدهور وانخفاض قيمة العملة المحلية .

• **أثر عملية غسيل الأموال على الاستقرار الاقتصادي :** ينبج عن عمليات غسيل الأموال نوع من عدم الاستقرار الاقتصادي ، ويعد ذلك ضد تحقيق السياسة الاقتصادية المعلنة .

• **غسيل الأموال والضرائب :** سوء توزيع العبء الضريبي حيث أن عملية غسيل الأموال هي لدخول غير مشروعة لذلك فهي في مأمن عن الدولة .

• **عملية غسيل الأموال ومعدلات البطالة :** إذ أن هروب الأموال إلى الخارج بواسطة القنوات المصرفية أو اكتنازها على شكل ذهب أو تحف أو إنفاقها على السلع الترفية هذا يعني تعطيل جزء من الدخل القومي عن الاستثمارات اللازمة من أجل توفير فرص عمل لأفراد المجتمع لكي تنخفض معدلات البطالة .

• **خامساً :- طرق وأساليب مكافحة عملية غسيل الأموال**

إن الآثار السلبية الكثيرة للاقتصاد الحثي تسندعي مكافحته والتقليل من آثاره . لذلك فإن الأمر يتطلب البحث عن وسيلة فعالة جداً لجذب الأموال المغسولة الى الاقتصاد الحقيقي .

وتأكيداً لما سبق ، فإن المكافحة هي التي تتناول مكافحة الأنشطة غير المشروعة قانوناً ،
بينما الأنشطة المشروعة فإنه يفترض وجود وسائل لجذنها للاقتصاد المعلن ، ولقد تم الانتهاء
من إعداد أكبر دراسة تعد الأولى من نوعها في العالم حول وحدات هذا القطاع وسبل
دمجه بالاقتصاد الرسمي مما يمثل إضافة كبيرة للنتائج المحلي والاقتصادي الوطني بشكل عام
(www.sis.gov.eg: 2003) .

وتجدر الإشارة إلى أن السياسات الاقتصادية سوف تكون أكثر فعالية إذا ما كان حجم
الاموال المغسولة صغيراً ، ومن ثم فقد اقترحت عدة إجراءات للتعامل مع هذه الظاهرة في
محاولة للقضاء عليها ، أو التخفيف من حدة الآثار المترتبة على وجودها ، وينوجب على صانع
السياسة الاقتصادية أن يحاول البحث عن علاج يناسب طبيعة الأسباب التي تقف وراء
الظاهرة ، والتي تنصب أساساً على تخفيض الحوافز نحو هذه العملية . لذا فإن هنالك وسائل
عديدة للحد أو للتقليل من هذه العمليات بشكل مباشر أو غير مباشر ، وأهم هذه
الوسائل هي:

1. لا شك أن تخفيض عمليات النهب الضريبي من خلال زيادة عمليات المراجعة الضريبية
عملية مكلفة أكثر من ذلك ، فإن منع النهب الضريبي قد تحمل آثار سلبية وليست
إيجابية وذلك لأن إجراء تخفيضات حتى وإن كانت كبيرة في المعدلات الضريبية لن يؤدي
إلى انكماش كبير في اقتصاد الظل ، وذلك لأن القضاء على النهب الضريبي أمر شبه
مستحيل ، ومن ثم يكون من الأفضل عدم القضاء على النهب الضريبي بالكامل ،
وإن محاولة التوصل إلى وضع أمثل ، حيث تتساوى قيمة التكلفة الحديثة للقضاء على
الاقتصاد الخفي مع الإيراد الحدي الذي ينتج عن هذه العملية .

2. القضاء على ظاهرة الاقتصاد الحتمي ، إذ ينوجب زيادة الغرامات على الذين يعملون في صورة خفية ، وعلى الذين يقومون بتوظيفهم ، وكذلك زيادة أعداد المراقبين والمفتشين ، وإظهار درجة أكبر من التحكم والسيطرة على هذه الأشكال من العمالة الحتمية .

3. تقليص دور الحكومة في الأنشطة الاقتصادية قدر الإمكان والحد من تدخلها في آليات السوق لتحديد الأسعار ، أي أن الحكومة ينبغي أن تزيد من اهتمامها بإباحتها بعض أنشطة اقتصاد الظل من خلال تخريس سوق العمل على سبيل المثال (www.moqatel.com: black market) .

4. العمل على تنمية الوعي الجماهيري بأهمية الظاهرة وآثارها السلبية على الاقتصاد والمجتمع وضروية تحجيمها .

5. التأكيد على دور القطاع الخاص بجانب دور القطاع العام والحكومة في خلق العديد من فرص العمل في المجالات المختلفة للقضاء على ظاهرة البطالة المنشرة وذلك لتجنب لجوء الشباب إلى الاقتصاد الحتمي (www.moqatel.com: black market) .

6. تكثيف وتشديد الرقابة في النوادي والجمعيات الشبابية لمنع انتشار ظاهرة ترويج المخدرات فيها والنوعية ضد أخطار المخدرات لصغار السن ووضع برامج لشغل أوقات الفراغ للشباب وخاصة في الصيف

7. إن الإصلاحات التي تؤدي إلى تخريد اللوائح التنظيمية وزيادة قدرة الاقتصاد على المنافسة تساعد على تقليل مغريات الفساد ، وتشجع المؤسسات على الانتقال من اقتصاد الظل إلى الاقتصاد الرسمي .

خلص مما سبق إلى أن مكافحة الاقتصاد الحتمي غير القانوني يؤدي إلى تقليص وتحجير عمليات غسيل الأموال ، وبما أن عمليات غسيل الأموال تعطي الشرعية لمصدر

الأموال غير الشرعية وتحويلها إلى أموال ذات مصادر شرعية لذلك فإن مكافحة هذه الظاهرة أهمية كبيرة جداً . بمعنى أن مكافحة أي من الظاهرتين يؤدي إلى تقليل الأخرى لذلك وانطلاقاً من خطورة عمليات غسيل الأموال على الاقتصاد العالمي في مجمله وجدت الدول التي تمارس فيها عمليات غسيل الأموال نفسها أمام هذه الخطورة التي تنشأ عن هذه العملية مضطرة إلى مكافحتها بالقوة ، واتخاذ الإجراءات الرادعة للتخفيف من أثرها (www.islam-onlin.net) . وإذا لم يتم تنسيق رد فعل عالمي شامل لمشكلة الأموال القذرة فإن عمليات غسيل الأموال ستظل تعمل إلى ما لا نهاية .

لذلك ينوجب الاستعداد بالأساليب والاستراتيجية الشاملة لمواجهة هذا الخطر الذي يمكن أن يتوغل ويسنم ويسري في شرايين الاقتصاد الظاهر فيشل من فعالية وكفاءة السياسات الاقتصادية الكلية المعلنة .

سادساً :- الخاتمة

يمكن القول بأن غسيل الأموال من أهم المشاكل التي تواجه الدول في عصرنا الحاضر، وذلك للحجم الهائل في الأموال المُناتية عن تلك العمليات والآثار السلبية التي تترافقها، مما يجعل مهمة الدول في مكافحة غسيل الأموال مهمة شاقة وشائكة خصوصاً بعد التطور التكنولوجي الهائل في الأساليب التكنولوجية التي تطبقها البنوك، وشيوع ظاهرة العصابات المنظمة والتي تنهج التخطيط الدقيق في عملياتها، بما في ذلك عمليات القرصنة عبر الإنترنت وغيرها.

ولذلك كان لابد من التعرف على ماهية جريمة غسيل الأموال وتعريفها، والتكييف القانوني لتلك العمليات، وكل ذلك للنوطة لدراسة جريمة غسيل الأموال جريمة مستقلة بذاتها لها أركانها وشروطها وعناصرها، وإن التشريعات في الدول لم ترتب عمليات غسيل الأموال حتى تلك التي سكنت عن تنظيم تشريعات تعاقب على عمليات غسيل الأموال.

وبعد استعراض طرق وأساليب مكافحة ومحاربة ظاهرة غسيل الأموال خلصنا إلى نتيجة مؤداها أنه بالرغم من اتفاقنا على ضرورة مكافحة عمليات غسيل الأموال إلا أننا لاحظنا طغيان المفاهيم السياسية على المفاهيم القانونية، خاصة إذا ما أدركنا أن هذا الاهتمام المحموم في الدول بإصدار تشريعات لمكافحة غسيل الأموال قد برزت بعد الضربة الموجهة التي تلقنها الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من أيلول عام 2001.

خلاصة القول أن عمليات غسيل الأموال في مجال المخدرات والفساد السياسي والرشوة وعمليات الدعارة مثق عليها بضرورة بذل كل ما هو ممكن لمواجهتها وضرورة التعاون الدولي لمكافحة ومواجهة عمليات غسيل الأموال، وأن ينم وضع خطة مدروسة مسبقاً ومثق عليها من قبل مجموعة من الدول، وذلك لأن عدم وجود تعاون مشترك بين الدول يؤدي إلى عدم القدرة على المواجهة، لذلك ينوجب أن يكون هناك تنسيق مشترك في القوانين بين الدول ولا سيما من حيث العقوبات المادية والمالية التي ينفرضها على المخالفين لقوانين مكافحة غسيل الأموال .

سابعاً :- المصادر

- 1- تاج الدين، ميادة صلاح الدين، عمليات غسيل الأموال وسبل مواجهتها من خلال النشريات والجهاز المصرفي، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، 2005 .
- 2- ثويني وحسن، فلاح حسن وباسم عبد الهادي، ظاهرة غسيل الأموال وآثارها على الصعيد الدولي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العدد 40، كلية الإدارة والاقتصاد، المستنصرية، 2002 .
- 3- الجرف، د. محمد سعدو، غسيل الاموال من خلال التأمين، المؤتمر العلمي الأول، الجريمة المعاصرة: المنصور الاقتصادي، الكويت، 2004 .

4- الشرفات ، طلال طلب ، مسؤولية البنوك عن غسيل الأموال وكيفية مواجهتها

. www.arablawninfo.com

5- الصالح، د. محمد أحمد صالح، غسيل الأموال في النظر الوضعية، رؤية إسلامية، المؤتمر

العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، 2003.

6- صقر، د. عطية عبد الحليم، الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجريمة غسيل الأموال،

المؤتمر العلمي الأول، الجريمة المعاصرة: المنصور الاقتصادي، الكويت، 2004.

7- عبد الله، عبد الله محمد، غسيل الأموال وبيان حكمه في الفقه الإسلامي والنظر

المعاصرة، المؤتمر العالمي الثالث للاقتصاد الإسلامي، جامعة أم القرى، 2003.

8- عبود، د. سالم محمد، ظاهرة غسيل الأموال المشكلة الآثار المعالجة مع إشارة إلى

العراق، دار المرقضى للطباعة والنشر، بغداد، 2007.

9- عرب، يونس، دراسة في ماهية ومخاطر جرائم غسيل الأموال والاتجاهات الدولية

لمكافحتها وبيان خطط المصارف لمواجهة هذه الجرائم، الجزء الأول، مجلة البنوك، الأردن

، 2006.

10- مركز البحوث المالية والمصرفية، تحليل اقتصادي لتطيف النقود، القسم الثاني، مجلة

الدراسات المالية والمصرفية، المجلد 7، العدد 1، السنة 7، الأكاديمية العربية للعلوم المالية

والمصرفية، عمان - الأردن، 1999.

11- www.islam-onlin.net.

12- www.sis.gov.eg: 2003.

13- www.moqatel.com: black market.